MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (2)

الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: العمالة الفلسطينية، التلوث البيئي، وعرقلة اللوجستيات الفلسطينية

2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: 2987053/4 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
www.mas.ps

الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: العمالة الفلسطينية، التلوث البيئي، وعرقلة اللوجستيات الفلسطينية

إعداد: د. وليد حباس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (2)
آيار 2026

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (مكتب فلسطين والأردن).

المحتويات

ملخص **01**

1- المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: إطار تحليلي **02**

1-1 كيف تدير إسرائيل المناطق الصناعية في الضفة الغربية؟ 04

2- الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية **05**

2-1 العمالة الفلسطينية في المناطق الصناعية داخل المستوطنات 05

2-2 جذب الشركات الفلسطينية إلى المناطق الصناعية الاستيطانية 06

2-3 تعطيل طرق التجارة الفلسطينية 07

2-4 التلوث البيئي المرتبط بالمناطق الصناعية الاستيطانية 08

2-5 سلب الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية:
التأثيرات على الزراعة والمياه والقطاعات الاستخراجية 09

3- الخلاصة **11**

أسئلة للنقاش **13**

الملحق 1: قائمة بأهم المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية **14**

ملخص

تتناول هذه الورقة تحليل الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بوصفها جزءًا من بنية استيطانية توسعية تحاصر الحيز الجغرافي وتضر، عبر عدة مستويات، بالاقتصاد الفلسطيني. تبرز أهمية الورقة في كونها تكشف الطبيعة المركبة لهذه المناطق، التي تتجاوز دورها الإنتاجي لتعمل كأداة للسيطرة الاقتصادية وإعادة توجيه الموارد، ما يفرض ضغوطًا مباشرة على فرص التنمية الفلسطينية، ويستدعي اهتمامًا عاجلًا.

تحدد الورقة خمسة آثار رئيسية على الاقتصاد الفلسطيني. أولًا، تعميق تبعية العمالة الفلسطينية من خلال سوق عمل غير متكافئ، قائم على الأجور المنخفضة والهشاشة القانونية. ثانيًا، جذب بعض الاستثمارات الفلسطينية إلى هذه المناطق بما يعكس غياب الرقابة الجدية واختلالاً في منظومة المحاسبة الفلسطينية. ثالثاً، تعطيل اللوجستيات التجارية عبر تفتيت الجغرافيا ورفع تكاليف النقل والتجارة. رابعاً، تصاعد التلوث البيئي نتيجة نقل الصناعات الملوثة إلى هذه المناطق وضعف الرقابة التنظيمية. وخامسًا، مصادرة الأراضي الزراعية وتدهور الموارد الطبيعية، ما يضعف الإنتاج الزراعي ويؤثر في الأمن الغذائي.

1- المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: إطار تحليلي

لا يقتصر الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية على إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وبناء المزارع الرعوية، بل يشمل أيضًا تطوير بنى تحتية صناعية متقدمة. ورغم ذلك، تحظى المناطق الصناعية الإسرائيلية باهتمام محدود لا يعكس دورها المركزي في ترسيخ المشروع الاستيطاني ولا آثارها العميقة في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني. وقد اكتسبت هذه الديناميكية أهمية قانونية وسياسية متجددة عقب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/يوليو 2024، الذي أعاد التأكيد على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الاستيطاني، بما في ذلك البنى الاقتصادية التي تسهم في استدامته.[1]

تشير تقارير إسرائيلية رسمية صادرة عام 2024 إلى أن إسرائيل تدير نحو 35 منطقة صناعية في الضفة الغربية، ويخضع جزء منها لقيود صارمة تحد من وصول الباحثين والصحافيين الإسرائيليين إليها.[2] في عام 2017، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال حديثه عن مستوطنة معاليه أدوميم، التي تضم واحدة من أكبر المناطق الصناعية في الضفة الغربية: "معاليه أدوميم ستبقى دائمًا جزءًا من إسرائيل... سنبني هنا آلاف الوحدات السكنية، وسنضيف المنطقة الصناعية المطلوبة والتوسع اللازم لتمكين التطوير المتقدم لهذا المكان".[3] يعكس هذا التصريح إطارًا عامًا لفهم وظيفة هذه المناطق، بوصفها ركيزة في إعادة تشكيل الحيز الجغرافي والاقتصادي، ودمج اقتصاد المستوطنات في البنية التحتية الإسرائيلية.

مع ذلك، فإن اختزال هذه المناطق في منطق واحد يحجب تعدد الرؤى داخل منظومة الاستيطان، خصوصًا فيما يتعلق بعلاقتها بالاقتصاد الفلسطيني. تتمثل الرؤية الأولى في مقاربة "إدارة الصراع"، وترتبط بالتيار الصهيوني-الليبرالي. تنطلق هذه المقاربة من فرضية أن استيعاب الفلسطينيين في سوق العمل داخل المناطق الصناعية الاستيطانية، سواء كعمال أو كمستثمرين، يعمّق اعتمادهم الاقتصادي على منظومة الاحتلال، ويحوّل هذا الاعتماد إلى أداة لاحتواء القضية الفلسطينية.

يعبر عن هذه الرؤية مخطط وزير الاقتصاد الإسرائيلي نير بركات، الذي طرح بين عامي 2019 و2020 إنشاء اثنتي عشرة منطقة صناعية استيطانية جديدة في الضفة الغربية، بهدف رفع عدد العمال الفلسطينيين في هذه المناطق من نحو 25,000 إلى 250,000 عامل خلال عقدين. يحيط بهذا التوجه خطاب "السلام الاقتصادي"،[4] حيث يرى شراغا بروش، الرئيس السابق لاتحاد المصنعين الإسرائيليين، أن تشغيل الفلسطينيين "يخدم الأمن الإقليمي ويرسي السلام الاقتصادي"،[5] بينما يعتبر عضو الكنيست يولي إيدلشتاين أن "المناطق الصناعية تصنع السلام". أما العضو السابق في الكنيست عن حزب الليكود رون ناهمان، فيقدم مشروعه بوصفه نموذجًا يتفوق على ما أنجزته الحكومات اليسارية.[6] تشترك هذه المواقف في افتراض أن الفلسطينيين، مع تقييد قدرتهم على تطوير اقتصاد منافس، سيجدون في هذه المناطق مصدرًا للمنفعة، ما يرسخ تبعيتهم

1 International Court of Justice, Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, Advisory Opinion, July 19, 2024.

2 مراقب الدولة، المناطق الصناعية تحت إدارة إسرائيل في منطقة يهودا والسامرة - تقرير متابعة، التقارير السنوية (القدس: 2023). انظر: https://library.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary

3 Raoul Wootliff and Jacob Magid, "In Ma'ale Adumim, Netanyahu Promises Thousands of New West Bank Homes: Prime Minister Throws Support behind 'Greater Jerusalem' Proposal to Fold Large Settlements near Capital into Municipal Boundaries," The Times of Israel, October 3, 2017. See: https://www.timesofisrael.com/

4 نير بركات، "المستقبل: يهودا والسامرة وغور الأردن - خطة بركات للتطوير الاقتصادي والاستيطاني في يهودا والسامرة وغور الأردن"، خطة عمل (2020). انظر: https://barkat.org.il/plan/barkat-pdf.

5 Who Profits Research Center, Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory (Tel Aviv: Who Profits Research Center, April 2019). See: https://www.whoprofits.org

6 Atlanta Jewish Times, "Barkan Industrial Park Challenges BDS Movement," April 10, 2019. See: https://www.atlantajewishtimes.com/barkan-industrial-park-challenges

ويعيد إنتاج السيطرة عليهم. ويتقاطع ذلك مع سياسات أوسع تضعف الاقتصاد الفلسطيني على المستوى الكلي، حيث ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من نحو 13% قبل الحرب إلى قرابة 28% عام 2025. يعتمد تشغيل هذه المناطق على فائض من العمال الباحثين عن فرص محدودة، ما يضمن انخفاض الأجور واستقرار أنماط السيطرة. يدفع هذا الواقع العمال إلى القبول بشروط عمل هشة في ظل غياب بدائل اقتصادية. كما يزيد نظام التصاريح من هشاشتهم، إذ يمكن سحبه في أي وقت، ويُستخدم من بعض أصحاب العمل كأداة ضغط عبر التهديد أو تقديم شكاوى أمنية كيدية ضد من يطالب بحقوقه.

الجدول 1: المعدل السنوي للبطالة في الضفة الغربية (2020-2025)

المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني، تقارير "مسح القوى العاملة" للسنوات 2020-2025

يمثل النموذج الثاني تحولا جذريا عن منطق التبعية الاقتصادية، ويرتبط بالتيار الصهيوني الديني، وفي مقدمته وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش وتحالف اليمين المتطرف الأوسع. يركز هذا التيار على تقليص الوجود الفلسطيني وتهميشه، ويدفع نحو إعادة تشكيل المجال الديموغرافي بما يعزز السيطرة الحصرية. ضمن هذا الإطار، لا ينظر إلى العمال الفلسطينيين كأداة اقتصادية، بل كعنصر يهدد هذا المشروع.[7] وقد ظهر هذا التوجه في نزاعات قانونية قادتها مجالس استيطانية ضد شركات إسرائيلية بسبب تشغيلها عمالا فلسطينيين داخل مناطق صناعية خاضعة لنفوذها. وتبلور هذا المنطق بصورة أوضح بعد أحداث هجوم 7 أكتوبر 2023، حيث أعلن نير بركات تحولا في موقفه، داعيا إلى إنهاء الاعتماد على العمالة الفلسطينية واستبدالها بنحو 160,000 عامل أجنبي من الهند وأفريقيا. يعمل هذا النموذج عبر أدوات ميدانية متعددة؛[8] فقد توسعت المنطقة الصناعية في أرئيل بمساحة 324 دونما، بينما تنتج منطقة عتاروت الصناعية، وهي أكبر منطقة صناعية في القدس، ملوثات كثيفة وتدير مكبا يفاقم الأوضاع البيئية في بيت حنينا والرام. وفي نيتسانيه شالوم، الواقعة في منطقة طولكرم، سجل مراقب الدولة غياب رقابة بيئية فعالة، وتسرب نفايات صناعية إلى المحيط. يعكس هذا النمط توزيعا غير متكافئ للأعباء البيئية، ويجسد بنية عنصرية مدمجة في نموذج هذه المناطق.[9]

7 أبيغيل زيت، "المحكمة تلغي قرار بلدية أريئيل بمنع دخول العمال الفلسطينيين"، موقع ميكور ريشون، 3 تشرين الثاني 2025. انظر: https://www.makorrishon.co.il/news/defence/arti

8 Maayan Jaffe-Hoffman, "Israeli Minister: Palestinian Authority Would Carry Out October 7, Too," The Jerusalem Post, January 10, 2024. See: https://www.jpost.com/israel-news/defense-news/article-781419

9 سارة الدجاني، "مكب 'عطروت' يخنق بيت حنينا"، موقع راية، 5 تشرين الأول 2016. انظر: https://www.raya.ps/news/954607.html

1-1 كيف تدير إسرائيل المناطق الصناعية في الضفة الغربية؟

تتسم المناطق الصناعية التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية بتنوع واضح في بنيتها ووظائفها. وعادة تميز السلطات الإسرائيلية بين "المنطقة الصناعية" (Industrial Zone)، بوصفها حيزًا مخصصًا للإنتاج والتصنيع، و "الحديقة الصناعية" (Industrial Park)، التي تركز على الابتكار التكنولوجي والتخطيط البيئي والاستدامة.

تتمثل الفئة الأولى في المناطق الصناعية التي خُصصت للصناعات الثقيلة والمتوسطة والحرف، وقد أُنشئت في الغالب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ضمن سياسات حكومية لتشجيع التطوير الصناعي للمستوطنين. تعد ميشور أدوميم مثالًا بارزًا، إذ أُقيمت عام 1974 شرق مستوطنة معاليه أدوميم، وتضم مئات المصانع والمنشآت التي تشمل صناعات الغذاء والنسيج ومواد البناء والمعادن، إضافة إلى ورش النجارة والطباعة والمراكز اللوجستية. وبالمثل، تشكل منطقة بركان الصناعية، التي أُنشئت عام 1982 ضمن مجلس السامرة الاستيطاني، نموذجًا آخر، وتضم مئات المصانع في مجالات البلاستيك والإلكترونيات والخشب والمعادن والغذاء، وتستوعب آلاف العمال.

إلى جانب ذلك، برزت في السنوات الأخيرة مجمعات ذات طابع تكنولوجي وإداري، تقوم على تركيز المكاتب ومساحات العمل المشتركة والشركات الناشئة. من أبرز الأمثلة مشروع "بنيامين تك" بالقرب من جبع-مخماس في منطقة القدس، الذي طوره مجلس الاستيطان بنيامين، ويضم مساحات عمل مشتركة، مكاتب للإيجار، حاضنات أعمال (Hubs)، وشركات هايتك. كما يندرج مجمع "أريئيل غرب" ضمن هذا النمط، حيث يجمع بين مباني مكاتب وصناعات.

وتظهر فئة ثالثة من هذه المناطق في شكل مجمعات خدمية وتجارية تقع على طول الطرق الرئيسية، لخدمة المستوطنين والمسافرين. فمثلا، على طول الشارع 60، توجد مراكز تجارية ومحطات وقود ومطاعم ومكاتب إدارية.

وتدير كل منطقة صناعية شركة عامة مسجلة تتولى تطويرها واستقطاب الاستثمارات إليها. وتتباين هذه الشركات من حيث الملكية؛ فبعضها قائم على استثمارات خاصة، وبعضها الآخر يتبع مباشرة لمجالس المستوطنات. ومن الأمثلة البارزة شركة "إدارة المناطق الصناعية في بنيامين"، التي تشرف على عدد من المناطق الصناعية مثل شاعار بنيامين وشيلو ونافيه تسوف، ويشرف عليها مجلس استيطاني بنيامين.

تتبنى الحكومة الإسرائيلية سياسة تشجيع النشاط الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفه جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى ترسيخ المشروع الاستيطاني. وكما أشارت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 19 تموز/يوليو 2024، فإن هناك "أدلة واسعة" على وجود سياسات إسرائيلية توفّر حوافز لنقل الأفراد والشركات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية، إلى جانب دعم التطوير الصناعي والزراعي للمستوطنين فيها. وتقوم هذه السياسة على دمج البنية التحتية الاقتصادية للمستوطنات في الاقتصاد الإسرائيلي، بما يعزز استمراريتها ويضعف إمكانات السيادة الاقتصادية الفلسطينية.

فمثلا، تصنف الحكومة الإسرائيلية معظم المناطق الصناعية في الضفة الغربية، باعتبارها "مناطق ذات أولوية وطنية". ويستند هذا التصنيف إلى قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي لعام 1959، الذي يوفر إطارًا قانونيًا لمنح الحوافز المالية للشركات. وفي قرار الحكومة رقم 3292 لعام 1998، قُسمت هذه المناطق إلى فئتين: "أ" و"ب"، حيث تحصل الفئة "أ" على مزايا أكبر.[10] وتتمثل الحوافز المقدمة للشركات بالتالي: أولًا، توفر الحكومة منحًا مالية مباشرة وإعانات للشركات العاملة في هذه المناطق، خاصة في المنطقة "ج". ثانيًا، تقدم الحكومة تخفيضات ضريبية كبيرة؛ إذ يمكن أن يصل معدل ضريبة الشركات إلى نحو 6% في بعض المناطق الصناعية في الضفة الغربية، مقارنة بنسبة أعلى داخل إسرائيل، ما يرفع من مستوى الربحية ويشجع على نقل الاستثمارات إلى الضفة الغربية. ثالثًا، تتيح الدولة قروضًا بشروط ميسّرة لتمويل البنية التحتية وشراء المعدات، ما يقلل من تكاليف التأسيس والتوسع. رابعًا، تنخفض كلفة الإيجارات بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق داخل إسرائيل؛ إذ تتراوح أسعار الإيجار في بعض المناطق الصناعية مثل بركان بين 17 و24 شيكلًا للمتر المربع، مقابل حوالي 35 شيكلاً بالحد الأدنى في المدن الإسرائيلية.[11] تُظهر هذه العناصر مجتمعة أن المناطق الصناعية في المستوطنات تعتبر جزءًا من منظومة الاقتصاد الإسرائيلي، وترتبط بها مصالح رأسماليين إسرائيليين وأجانب.

2-الآثار الاقتصادية للمناطق الصناعية الإسرائيلية

يتناول هذا القسم التأثيرات الاقتصادية المتعددة للمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تمتد من سوق العمل، إلى البيئة، مرورًا بأنماط الاستثمار والتجارة، وصولًا إلى الزراعة واستخدام الموارد الطبيعية. تتسم هذه التأثيرات بطابع تراكمي ومتداخل، حيث يؤدي كل بعد منها إلى تعزيز الآخر. فاستغلال العمالة يرتبط بالبنية القانونية والتنظيمية، والتلوث البيئي يتصل بطبيعة الصناعات المنقولة إلى هذه المناطق، في حين يعكس انخراط بعض رأس المال الفلسطيني اختلالات أعمق في البيئة الاقتصادية المحلية. كما تؤدي شبكات الطرق والبنية التحتية إلى إعادة تشكيل تدفقات التجارة، بما يحد من كفاءة السوق الفلسطينية ويزيد من تكاليفها.

تفرض هذه الديناميات تحديات مباشرة على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور المستقل، وتؤدي إلى إضعاف قطاعات إنتاجية أساسية، وعلى رأسها الزراعة. وتبرز الحاجة إلى التعامل مع هذه الظاهرة بوصفها مسألة بنيوية تتطلب تدخلًا سريعًا، نظرًا إلى آثارها الممتدة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعلى فرص التنمية المستدامة في المدى المتوسط والبعيد.

2-1 العمالة الفلسطينية في المناطق الصناعية داخل المستوطنات

قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منحت إسرائيل نحو 40 ألف تصريح عمل لعمال فلسطينيين مخصصين للعمل داخل مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك منطقة عتاروت. ومن بين هؤلاء، عمل نحو 17 ألف عامل داخل

10 "قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي"، وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، https://www.gov.il/he/pages/encouragement_of_capital_investments_law

11 Who Profits Research Center, Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory (Tel Aviv: 2019),

المناطق الصناعية الإسرائيلية، بينما توزّع الباقون بين الكيبوتسات الزراعية، وقطاع الخدمات في منازل المستوطنين، وقطاع البناء داخل المستوطنات السكنية.[12] تشير بيانات عام 2023 إلى أن العمال الفلسطينيين في المناطق الصناعية كانوا يتركزون أساسًا في ثلاث مناطق رئيسية: ميشور أدوميم (نحو 6 آلاف عامل)، وبركان (نحو 4.5 آلاف عامل)، وأريئيل (نحو 3.2 آلاف عامل). ويظهر توزيعهم المهني أن قطاع الصناعة يستوعب النسبة الأكبر، وتعكس هذه المعطيات الطبيعة الإنتاجية لهذه المناطق، التي تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الفلسطينية منخفضة التكلفة.

بعد اندلاع الحرب، انخفض عدد التصاريح الفعّالة في أماكن العمل الإسرائيلية في المستوطنات إلى نحو 25 ألف تصريح، منها 14.5 ألفًا في المناطق الصناعية.[13] وتخضع عملية إصدار التصاريح لإجراءات بيروقراطية وأمنية معقدة تديرها سلطة السكان والهجرة بالتنسيق مع الإدارة المدنية. تفرض الإدارة المدنية قيودًا صارمة على حركة العمال، بما في ذلك تحديد نقاط عبور محددة ومسارات نقل إلزامية إلى مواقع العمل. ويُعد أي خروج عن هذه القيود مخالفة قانونية تستدعي تدخل الشرطة الإسرائيلية.

يرتبط توسّع المناطق الصناعية في الضفة الغربية ارتباطًا وثيقًا ببنية استغلال العمالة الفلسطينية. فمنذ عام 1967، عملت إسرائيل على دمج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصادها، وهو اتجاه تعزّز بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993. وأدى هذا الدمج غير المتكافئ إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد فرص عمل مستقلة، ما دفع أعدادًا متزايدة من العمال إلى البحث عن فرص عمل داخل إسرائيل أو في المستوطنات، حيث تبدو الأجور أعلى نسبيًا مقارنة بالسوق المحلية الفلسطينية، رغم بقائها أدنى من أجور العمال الإسرائيليين. وقد أسهم هذا الواقع في تكريس التبعية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة.

على مستوى شروط العمل، يظهر تفاوت واضح في الأجور وحقوق العمال. فعلى الرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيلية عام ،2007 الذي يقضي بخضوع العمال الفلسطينيين في المستوطنات لقوانين العمل الإسرائيلية، فإن تطبيق هذا القرار لا يزال محدوداً. ويتقاضى كثير من العمال الحد الأدنى من الأجور أو أقل، ويعملون في ظروف صعبة تفتقر إلى الحماية، بينما يفتقر عدد كبير منهم إلى عقود رسمية، ما يعرّضهم لمخاطر الاستغلال ويحرمهم من حقوق أساسية مثل التأمين والتعويضات. إلى جانب ذلك، يعتمد عدد كبير من العمال على وسطاء لتأمين فرص العمل، وهو ما يفرض عليهم أعباء مالية إضافية. تصل عمولات هؤلاء الوسطاء أحيانًا إلى ما بين 25% و33% من الأجر الشهري، ما يقلّص الدخل الفعلي للعامل ويعمّق أشكال الاستغلال الاقتصادي.[14]

2-2 جذب الشركات الفلسطينية إلى المناطق الصناعية الاستيطانية

لا يقتصر دور المناطق الصناعية الاستيطانية على استقطاب المستثمرين الإسرائيليين، بل يمتد ليشمل فئات من المستثمرين الفلسطينيين الذين يجدون فيها بيئة استثمارية أكثر ملاءمة مقارنة بالواقع الاقتصادي داخل الأراضي الفلسطينية. ويعكس

12 الكنيست، "اللجنة الفرعية ليهودا والسامرة تعقد مناقشة متابعة حول دخول العمال الفلسطينيين إلى التجمعات السكنية والمناطق الصناعية في المنطقة"، 2024/6/14. انظر: https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press16624q.aspx. (يفضل استخدام سيرفير إسرائيلي أو VPN).

13 نفس المصدر.

14 Habbas W (2020) Palestinian Workers in the Israeli Market: The Labour Permit Brokerage System. 9, Roundtable. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Available at: http://www.mas.ps/files/server/2020/RoundTable9English-ed.pdf.

هذا الانخراط مفارقة بنيوية في العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال؛ إذ تمثل هذه المناطق، في الوقت ذاته، أدوات للسيطرة على الأرض وإعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني، وفي المقابل فضاءات توفر فرصًا اقتصادية لبعض الفاعلين من القطاع الخاص الفلسطيني.

تفتقر هذه الظاهرة إلى بيانات حديثة وشاملة ترصد حجمها بدقة، غير أن الأدبيات المتوفرة تشير إلى وجود مشاركة فلسطينية معتبرة، ولو على نحو غير موثق بالكامل. فمن جهة، تقوم هذه المناطق على مصادرة الأراضي وإعادة توجيه الموارد، ما يضعف البنية الإنتاجية الفلسطينية ويحد من إمكانات التنمية المستقلة. ومن جهة أخرى، توفر بنية تحتية متقدمة، وخدمات لوجستية موثوقة، وقربًا جغرافيًا من الأسواق الإسرائيلية والدولية، وهي مزايا يصعب تحقيقها داخل اقتصاد فلسطيني يعاني من التجزئة والقيود السياسية والإدارية.

تعتمد جاذبية هذه المناطق على اختلالات هيكلية عميقة؛ إذ تمنح السلطات الإسرائيلية حوافز استثمارية تشمل تخفيضات ضريبية، وتسهيلات تنظيمية، وتصنيف بعض المناطق بوصفها ذات أولوية وطنية، إلى جانب تخفيف القيود البيئية. في المقابل، يواجه المستثمر الفلسطيني داخل مناطق السلطة الفلسطينية بيئة تتسم بعدم الاستقرار، وتعقيدات إدارية، وصعوبات في الوصول إلى الموارد والأسواق. ويتيح العمل داخل المناطق الصناعية الاستيطانية تجاوز العديد من هذه العقبات، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الاستيراد والتصدير والقيود الجمركية، ما يقلص التكاليف التشغيلية ويزيد من القدرة التنافسية.[15]

تشير التقديرات المتاحة إلى حجم لافت من الاستثمارات الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي ومستوطناته. فمنذ عام 2011، قدرت دراسات أن الحجم الإجمالي لهذه الاستثمارات يتراوح بين 2.23 و3.78 مليارات دولار، موزعة على قطاعات متعددة تشمل البناء والصناعة والخدمات والتجارة والتكنولوجيا،[16] وقد استمر هذا المنحى خلال السنوات اللاحقة.[17] ولا يقتصر هذا التشابك على اعتبارات اقتصادية، بل يرتبط أيضًا بتحولات فكرية داخل شرائح من البرجوازية الفلسطينية التي تتبنى مقاربات تركز على الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الأرباح.[18] كما تثير مشاركة الشركات الفلسطينية في هذه المناطق تساؤلات سياسية وأخلاقية، خاصة في ظل تقارير تشير إلى أدوار غير مباشرة في تسويق منتجات المستوطنات أو الاستفادة من سلاسل إنتاج مرتبطة بها.

3-2 تعطيل طرق التجارة الفلسطينية

أثّرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأنشطة الاستيطان، ولا سيما إنشاء المناطق الصناعية وشبكات الطرق، تأثيرًا عميقًا في البنية اللوجستية للتجارة الفلسطينية، وأسهمت في زيادة التكاليف وتعقيد حركة السلع. ولم يقتصر هذا التأثير على تعطيل التنقل، بل امتد ليعيد تشكيل أنماط التجارة نفسها، حيث أصبح عدد من الفاعلين الاقتصاديين الفلسطينيين يعتمدون على البنية التحتية التي تسيطر عليها إسرائيل لتجاوز القيود المفروضة عليهم.

15 Who Profits Research Center, Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory (Tel Aviv: 2019).

16 Issa Smeirat, "Determinants of the Palestinian Direct Investments from the West-Bank in Israel and the Settlements," Master Thesis, Jerusalem, Al-Quds University, 2011.

17 رجا الخالدي، أنمار رفيدي، محمود الخفيف، وليد حباس، وطارق صادق، "الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 تشرين الأول 2025.

18 "Investigative Report - Laundering Settlement-Produced Dates," Aman Coalition, YouTube. See: https://www.youtube.com/watch?v=gEt65fj__JY.

تركّز الأدبيات على أن تفتيت الجغرافيا الفلسطينية عبر الطرق الالتفافية، والمناطق الصناعية، ونقاط التفتيش، فرض على التجار وشركات النقل تطوير مسارات بديلة أكثر كلفة وأقل كفاءة. وتعاني الشاحنات التي تعبر المعابر التجارية، مثل ترقوميا، من اختناقات متكررة تؤدي إلى تأخيرات طويلة، واستهلاك إضافي للوقود، وتسارع في اهتراء المركبات.[19] وتشير تقديرات إلى أن هذه العوامل ترفع التكاليف اللوجستية بنسبة تتراوح بين 30% و40% مقارنة ببيئات تتوفر فيها حرية حركة طبيعية. وفي ظل هذه القيود، يتجه بعض التجار إلى استخدام الشبكات اللوجستية المرتبطة بالمناطق الصناعية الإسرائيلية، رغم أنها جزء من منظومة التحكم ذاتها.

تسهم شبكات الطرق الإسرائيلية في تعميق هذا التفتيت المكاني؛ فالطرق الرئيسية، مثل الطريق رقم 5، تربط المستوطنات ببعضها وتخدم حركتها الاقتصادية، بينما تفرض على الفلسطينيين مسارات أطول وأكثر تكلفة. وتؤدي هذه الشبكات إلى فصل مناطق الضفة الغربية إلى كتل منفصلة، ما يعوق انسياب البضائع بين الشمال والوسط والجنوب.[20] وفي هذا السياق، تشكّل منطقة ميشور أدوميم نقطة مركزية، إذ تقع في موقع استراتيجي يفصل بين جنوب الضفة ووسطها، وتحدّ من إمكانية الوصول المباشر بين مدن رئيسية مثل الخليل ورام الله. وبهذا، تتحول المنطقة الصناعية من موقع إنتاج إلى أداة تنظيم جغرافي تتحكم في تدفقات التجارة.

تنعكس هذه البنية على مستويين مترابطين. أولًا، على صعيد التجارة الداخلية، يؤدي تفتيت الأرض الفلسطينية إلى إضعاف السوق المحلية، حيث تواجه السلع تأخيرات متكررة وارتفاعًا في التكاليف نتيجة الطرق الالتفافية والحواجز. ويؤثر ذلك في القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، ويرفع أسعارها على المستهلكين. ثانيًا، على صعيد التجارة مع إسرائيل، يواجه التجار الفلسطينيون قيودًا إضافية تتعلق بإعادة توجيه البضائع عبر مسارات خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ما يزيد تكاليف التصدير ويحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الإسرائيلية والدولية.[21]

4-2 التلوث البيئي المرتبط بالمناطق الصناعية الاستيطانية

تنتشر المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية على امتداد جغرافي واسع من الشمال إلى الجنوب، وتضم طيفًا متنوعًا من الصناعات، من بينها إنتاج الألمنيوم، والمعلبات الغذائية، والفيبر جلاس، والإسمنت، والمطاط، والرخام، والسيراميك، والمواد الكيميائية، بما في ذلك المبيدات والأسمدة. وتعمل بعض هذه الصناعات في مجالات مقيّدة داخل إسرائيل نفسها، مستفيدة من غياب القيود البيئية الصارمة في الضفة الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار مباشرة تطال الإنسان والبيئة بمكوناتها المختلفة.[22]

19 Yaacov Garb, "Porosity, Fragmentation, and Ignorance: Insights from a Study on Freights Traffic," in: Israelis and Palestinians in the Shadows of the Wall: Spaces of Separation and Occupation, Stéphanie Latte Abdallah & Cédric Parizot (eds.), Border Regions Series (Farnham Surrey, England: Ashgate, 2015), pp. 89–108.

20 Jake Alimahomed-Wilson & Spencer Louis Potiker, "The Logistics of Occupation: Israel's Colonial Suppression of Palestine's Goods Movement Infrastructure: The Logistics of Occupation," Journal of Labor and Society, vol. 20, no. 4 (2017), pp. 427–447

21 Walid Habbas, "Palestinian Interaction with the Geography of Colonialism: How to Circumvent Israel's System of Control over Trade within the West Bank," Background Paper Roundtable 6 (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute - MAS, 2021.

22 نيتسان ليفي، "إدارة النفايات الصلبة في يهودا والسامرة"، في: الأوضاع البيئية في حالة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة في عام 2011، نيتسان ليفي (محرر) (القدس: اتحاد مدن جودة البيئة في يهودا والسامرة وأخضر الآن، 2012.

لا تخضع هذه المناطق لنفس الأطر التنظيمية التي تحكم المناطق الصناعية داخل إسرائيل، حيث تفرض هناك قوانين بيئية صارمة تحدّ من الانبعاثات والتلوث. في المقابل، تتمتع المناطق الصناعية الاستيطانية بامتيازات واسعة تشمل إعفاءات ضريبية وحوافز استثمارية، دون التزام فعلي بالشفافية فيما يتعلق بحجم المخلفات الصناعية أو أخطارها. ويسهم هذا التباين في خلق بيئة إنتاجية منخفضة التكلفة على حساب البيئة والصحة العامة في المناطق الفلسطينية المجاورة.

يعكس التوزيع القطاعي للصناعات في هذه المناطق طبيعة المخاطر البيئية المرتبطة بها. يهيمن قطاع الصناعات المعدنية بنسبة تقارب 30%، ويشمل عمليات طلاء المعادن التي تستخدم مواد خطرة مثل الزنك والكروم والزئبق. وتأتي صناعة البلاستيك بنسبة 20%، وهي تعتمد على مشتقات نفطية وتطرح تحديات كبيرة في إدارة النفايات. أما صناعات النسيج والأثاث فتشكل نحو 26%، وتسهم في التلوث من خلال النفايات الصلبة والجريان الكيميائي. وتبلغ نسبة الصناعات الغذائية 10%، بينما تمثل أنشطة إعادة التدوير وإدارة النفايات نحو 15%، رغم أنها بدورها قد تنطوي على أخطار بيئية في ظل غياب الرقابة الفعالة.

تتفاقم هذه الآثار بسبب طبيعة المواد المستخدمة في الإنتاج الصناعي؛ فالمعادن الثقيلة، مثل الرصاص والكادميوم والزرنيخ، تتسرب إلى التربة والمياه وتدخل السلسلة الغذائية، ما يؤدي إلى تراكمها في الكائنات الحية. كما تسهم الصناعات البتروكيميائية في انبعاث ملوثات هوائية خطرة، بما في ذلك المركبات العضوية المتطايرة، التي تؤثر في جودة الهواء وصحة السكان. ويؤدي الجريان السطحي الكيميائي إلى تلوث مصادر المياه، خاصة في ظل قرب العديد من هذه المناطق من أحواض المياه الجوفية الحيوية.[23]

إلى جانب ذلك، تتسبب هذه الأنشطة في تلوث واسع النطاق يشمل الهواء والمياه والتربة. على سبيل المثال لا الحصر، تفيد تقارير بأن نحو 70% من حالات السرطان في محافظة سلفيت تتركز بين السكان القاطنين قرب منطقة بركان الصناعية. كما يؤدي تلوث المياه الجوفية، التي تشكل مصدرًا أساسيًا للشرب والزراعة، إلى أخطار طويلة الأمد تمس الأمن الصحي والغذائي في المنطقة.[24]

تعكس إدارة النفايات جانبًا إضافيًا من هذه الإشكالية؛ إذ تستخدم سلطات الاحتلال نحو 98 موقعًا في الضفة الغربية للتخلص من نفايات المستوطنات والمصانع، تشمل 34 مكبًا للنفايات الصلبة و64 موقعًا للنفايات السائلة. ويُلقى أكثر من 50% من هذه النفايات، التي يصنف جزء كبير منها على أنه خطِر، داخل أراضي الضفة الغربية، ويُقدّر حجمها بنحو 200 ألف طن سنويًا. وتشمل هذه النفايات مواد سامة تُدفن في التربة، ما يؤدي إلى تدهور بيئي طويل الأمد.[25]

5-2 سلب الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية: التأثيرات على الزراعة والمياه والقطاعات الاستخراجية

تمثل المناطق الصناعية الاستيطانية أحد أبرز أدوات إعادة تشكيل الحيز الزراعي في الضفة الغربية، من خلال مصادرة الأراضي وتحويل استخدامها من الإنتاج الزراعي إلى النشاط الصناعي. وتعدّ منطقة بركان الصناعية نموذجًا واضحًا، إذ

23 عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكبات النفايات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، 2018.)

24 زهرة خدرج، "المستوطنات الصناعية.. كيف يمارس الاحتلال العنصرية البيئية؟"، مركز العمل التنموي/ معًا، العدد 140.

25 نيتسان ليفي، "إدارة النفايات الصلبة في يهودا والسامرة"، في: الأوضاع البيئية في حالة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة في عام 2011، نيتسان ليفي (محرر) (القدس: اتحاد مدن جودة البيئة في يهودا والسامرة وأخضر الآن، 2012.

تمتد على نحو 1300 دونم كانت تُستخدم سابقًا للزراعة، ما أدى إلى تقليص المساحات المتاحة للمزارعين الفلسطينيين وإضعاف قدرتهم على الحفاظ على إنتاج مستقر. وينطبق النمط نفسه على منطقة ميشور أدوميم، التي أُنشئت بعد مصادرة مساحات واسعة من أراضي بلدات العيزرية والعيسوية والزعيم، وهو ما يعكس منهجية تقوم على إعادة تخصيص الأرض لصالح التوسع الاستيطاني.[26]

تتجاوز آثار هذه السياسات البعد المكاني لتشمل تداعيات بيئية مباشرة تمس جودة التربة والمياه. فالمناطق الصناعية، خاصة في شمال الضفة الغربية مثل بركان وأريئيل، تنتج كميات كبيرة من النفايات الكيميائية التي تتسرب إلى الأراضي الزراعية والمياه الجوفية. وتحتوي هذه النفايات على معادن ثقيلة ومواد سامة تؤدي إلى تدهور خصوبة التربة وتراجع جودة المحاصيل الزراعية. كما أن ضعف البنية التحتية لمعالجة المياه العادمة، حيث لا تتجاوز نسبة المعالجة في بعض المناطق 30%، يؤدي إلى تدفق المياه الملوثة إلى الأودية والحوض الجبلي، وهو المصدر الأساسي للمياه العذبة المستخدمة في الري والشرب.

في منطقة غور الأردن، تتفاقم هذه التحديات نتيجة تداخل التلوث مع سياسات تخصيص الموارد المائية؛ إذ يواجه المزارعون الفلسطينيون قيودًا على حفر الآبار والوصول إلى مصادر مياه كافية، ما يضطرهم إلى الاعتماد على مياه محدودة أو ملوثة، وهو ما ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي. وفي الوقت ذاته، يستهلك نحو 9,500 مستوطن في الأغوار نحو 44.8 مليون متر مكعب سنويًا، وهو ما يعادل ثلث مجمل استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية كلها. أما على مستوى الاستهلاك المنزلي المباشر، فتشير التقديرات الى أن استهلاك الأسرة في المستوطنات بالأغوار بلغ 450 لترا يوميا عام 2017 مقابل 60 لترا يوميا فقط للفلسطينيين في المنطقة نفسها.[27] وبالعودة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/يوليو 2024، أكدت المحكمة أن سلطة الاحتلال تعمل بوصفها مديراً ومنتفعاً فقط من الموارد الطبيعية، ولذلك تلتزم بضمان استخدامها المستدام، وتجنب الإضرار بالبيئة، وضمان وصول السكان المحليين إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه، بصورة كافية.

في مناطق أخرى، يسهم الجدار الفاصل ومصادرة الأراضي في عزل الحقول الزراعية عن مواردها الطبيعية، ما يؤدي إلى تراجع استخدامها وتدهور خصوبتها مع مرور الوقت. كما تتسبب المخلفات الصناعية السائلة، التي تُلقى في الأراضي الفلسطينية، في تلويث التربة بعناصر مثل النيكل والكادميوم، ما يجعلها غير صالحة للزراعة على المدى الطويل ويؤثر في سلامة المنتجات الزراعية.

ويمتد التأثير إلى قطاع الثروة الحيوانية، حيث أدى تقلص مساحات الرعي إلى انخفاض حاد في أعداد الماشية في بعض المناطق. وتشير شهادات محلية إلى تراجع كبير في أعداد الحيوانات نتيجة فقدان الأراضي وتدهور البيئة الرعوية، وهو ما ينعكس على سبل العيش الريفية.

26 Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). Az Za'ayyem Village Profile. Jerusalem: ARIJ, 2012; Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). 'Isawiya Town Profile. Jerusalem: ARIJ, 2012.

27 Human Rights Watch, Occupation, Inc: How Settlement Business Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights (New York: 2016).

3- الخلاصة

تُظهر هذه الدراسة أن المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية تؤدي دورًا يتجاوز الوظيفة الاقتصادية التقليدية، إذ تعمل كأداة مركزية ضمن بنية استيطانية تسعى إلى إعادة تشكيل الحيز الجغرافي والاقتصادي الفلسطيني. فهذه المناطق لا تُدار بوصفها مشاريع إنتاجية فحسب، بل تُدمج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تثبيت السيطرة على الأرض، وإعادة توجيه الموارد، وفرض أنماط من الارتباط الاقتصادي تُضعف إمكانات الاستقلال الفلسطيني. ويبرز في هذا السياق توظيف الموقع الجغرافي والبنية التحتية المتقدمة لتعزيز اندماج هذه المناطق في الاقتصاد الإسرائيلي.

تكشف المعطيات التي تناولتها الدراسة عن تعددية الآثار التي تنتجها هذه المناطق. فعلى مستوى سوق العمل، تُسهم في إنتاج علاقات عمل غير متكافئة تقوم على تفاوت في الحقوق، وقيود قانونية وأمنية، وضعف في آليات الرقابة، ما يعمّق الاعتماد الاقتصادي للفلسطينيين. وعلى المستوى البيئي، تعمل هذه المناطق كمساحات لنقل الصناعات الملوِّثة، مستفيدة من غياب القيود التنظيمية الصارمة، وهو ما يؤدي إلى تحميل المجتمعات الفلسطينية أعباءً بيئية وصحية ممتدة. أما على صعيد التجارة واللوجستيات، فتُعيد هذه المناطق، إلى جانب شبكات الطرق المرتبطة بها، تشكيل تدفقات السلع عبر فرض مسارات مكلفة ومعقدة، ما يحدّ من كفاءة الاقتصاد الفلسطيني ويقوّض قدرته التنافسية.

وفي السياق ذاته، تعكس مشاركة بعض الفاعلين الاقتصاديين الفلسطينيين في هذه المناطق تعقيدات البنية الاقتصادية القائمة، حيث تتقاطع الاعتبارات البراغماتية الفردية مع اختلالات هيكلية تدفع نحو الاندماج في منظومة يهيمن عليها الاقتصاد الإسرائيلي. ويؤدي هذا التشابك إلى تعزيز نمط من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، يحقق مكاسب محدودة على المستوى الفردي، مقابل تكاليف جماعية تمس بنية الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل.

تؤكد هذه النتائج أن المناطق الصناعية الاستيطانية تمثل جزءًا من "بنية تحتية استعمارية" حديثة، تعتمد على أدوات اقتصادية وتنظيمية متقدمة، إلى جانب الدعم الذي تتلقاه من شركات دولية وفاعلين في القطاع الخاص. وهذا يوسع نطاق التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، بحيث لم تعد تقتصر على القيود العسكرية المباشرة، بل تشمل منظومة معقدة من السياسات الاقتصادية التي تعيد إنتاج التبعية وتحد من فرص التنمية المستقلة.

يمكن تأطير المناطق الصناعية ضمن اتفاقيات أوسلو باعتبارها نتاجاً مباشراً للتحول من الاحتلال العسكري المباشر إلى نموذج "الاحتلال المعولم" أو "الاحتلال النيوليبرالي". فلم توقف أوسلو الاستيطان، بل أعادت تنظيمه اقتصادياً وإدارياً؛ فبدلاً من الضم الرسمي الكامل، أوجدت فضاءً اقتصادياً متداخلاً مكّن إسرائيل من الحفاظ على سيطرتها على الأرض والموارد والمعابر، مع نقل جزء من الأعباء الإدارية والاجتماعية إلى السلطة الفلسطينية. ولهذا توسعت المناطق الصناعية بعد أوسلو بصورة كبيرة، لأنها وفّرت لإسرائيل مجموعة من المزايا المتزامنة: استغلال الأرض منخفضة الكلفة، والاستفادة من العمالة الفلسطينية الرخيصة، والحصول على إعفاءات ضريبية، والالتفاف على بعض القيود القانونية داخل الخط الأخضر.

ظل دور السلطة الفلسطينية في المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية محدوداً ومتناقضاً. فمن جهة، لم تمتلك السلطة أي سيادة فعلية على هذه المناطق الواقعة في المنطقة "ج"، حيث تخضع معظمها للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة وفق تقسيمات أوسلو. ومن جهة أخرى، ساهمت السلطة بصورة غير مباشرة في إعادة إنتاج هذا النموذج الاقتصادي عبر التزامها ببروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994، الذي دمج الاقتصاد الفلسطيني داخل الاتحاد الجمركي الإسرائيلي. وقد منح البروتوكول إسرائيل السيطرة على الحدود والضرائب والاستيراد والتصدير، وربط السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية بصورة بنيوية. ضمن هذا السياق، أدارت السلطة اقتصاداً بلا سيادة فعلية، إذ تعتمد مالياً على أموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل، كما تعتمد على استمرار تشغيل العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية. لذلك، ورغم الخطاب السياسي الرسمي الرافض للاستيطان، تعاملت السلطة عملياً مع هذه المناطق باعتبارها جزءاً من "الواقع الاقتصادي القائم". كما لم تطور بديلاً إنتاجياً قادراً على استيعاب العمالة الفلسطينية، خصوصاً في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة على الصناعة الفلسطينية والتراخيص والبنية التحتية.

أما النقابات العمالية الفلسطينية، وعلى رأسها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فقد وجدت نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد؛ فهي تدرك أن العمل في المستوطنات والمناطق الصناعية الاستيطانية يعمّق الاقتصاد الاستيطاني ويمنحه شكلاً من أشكال التطبيع الاقتصادي، لكنها تواجه في الوقت نفسه واقعاً يتمثل في محدودية فرص العمل البديلة وارتفاع معدلات البطالة. لذلك تبنت النقابات خطاباً مزدوجاً: سياسياً، تعارض الاستيطان وتدعو إلى مقاطعة منتجاته؛ وحقوقياً، تدافع عن حقوق العمال الفلسطينيين العاملين داخل هذه المناطق، بما يشمل الأجور، والتأمين، وظروف السلامة المهنية، وتعويضات العمل.

انطلاقًا من ذلك، تتطلب مواجهة هذه الظاهرة مقاربة تحليلية تتجاوز التفسيرات الاقتصادية الضيقة، نحو فهم أعمق للعلاقات التي تربط بين رأس المال الإسرائيلي والدولي والاقتصاد الفلسطيني. كما تستدعي بلورة بدائل تنموية تستند إلى إعادة بناء القدرة الإنتاجية المحلية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، بما يتيح تفكيك البنية القائمة والحد من آثارها الممتدة على المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين. ويمكن أن تبدأ الاستجابة العملية بتوجيه الاستثمارات الفلسطينية والدولية نحو مشاريع صناعية وزراعية تقع في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، إلى جانب توسيع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على خلق بدائل تشغيل محلية. وعلى المستوى الدولي، يمكن أيضاً ربط المساعدات الدولية والتعاون التجاري باستبعاد الأنشطة الصناعية المرتبطة بالمستوطنات، انسجاماً مع الأطر القانونية الدولية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024.

محاور للنقاش

1. **العمالة والتبعية الاقتصادية:** تُظهر الورقة أن نظام التصاريح يحوّل العمال الفلسطينيين إلى قوة عمل خاضعة لشروط غير متكافئة، ويجعلهم عرضة لاستغلال سماسرة التصاريح. في ظل محدودية البدائل المحلية وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي رسميًا، تبرز الحاجة إلى مقاربة تدريجية تجمع بين الحد من الاعتماد على العمل في المستوطنات وتوفير حماية قانونية وحقوقية للعمال. يشمل ذلك تطوير أدوات رقابية على سوق التصاريح، وتعزيز آليات الشكاوى، وبناء برامج تشغيل بديلة في القطاعات الإنتاجية.
2. **البيئة التنظيمية والاستثمار الفلسطيني:** تكشف الورقة عن توجه جزء من رأس المال الفلسطيني نحو المناطق الصناعية الاستيطانية بحثًا عن استقرار تنظيمي. ويستدعي ذلك إصلاحات تشريعية وحوافز استثمارية تعزز جاذبية البيئة المحلية، مثل تبسيط الإجراءات، وتقديم إعفاءات ضريبية، وتطوير البنية التحتية. كما يبرز دور غرف التجارة في خلق شبكات دعم للمستثمرين والحد من تسرب رأس المال.
3. **اللوجستيات والتجارة:** ترفع البنية التحتية الاستيطانية التكاليف اللوجستية بنسبة تصل إلى 40%. تبرز أهمية بلورة خطة وطنية تعزز الترابط الاقتصادي بين المحافظات، وتستفيد من قنوات التعاون مع الأردن والمنظمات الدولية لتسهيل الحركة التجارية وتخفيض التكاليف.
4. **التلوث البيئي والمساءلة القانونية:** تعمل هذه المناطق ضمن بيئة تنظيمية رخوة تنقل الأعباء البيئية إلى المجتمعات الفلسطينية. يمكن تفعيل أدوات القانون الدولي، خاصة مبادئ الأعمال وحقوق الإنسان، لمساءلة الشركات، مع دور محوري لغرف التجارة في توثيق الأضرار ودعم المسارات القانونية.
5. **السيادة الزراعية والأمن الغذائي:** تتراجع الأراضي الزراعية بفعل المصادرة والتلوث. وتتطلب المرحلة سياسات لحماية الأراضي وتعزيز الإنتاج المحلي، بما يقلص الاعتماد على سلاسل الإمداد الإسرائيلية ويعزز الاستعداد الاقتصادي للمرحلة السياسية القادمة، خاصة في المناطق المصنفة "ج".

الملحق 1: قائمة بأهم المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية

اسم المنطقة	المحافظة	المصانع والشركات	صناعات رئيسية	الحالة	ملاحظات
بركان	سلفيت	أكثر من 120 مصنعاً	معادن 30%، بلاستيك 20%، أثاث 14%، منسوجات 12%، غذاء 10%، كهرباء وإلكترونيات 6%	نشطة	أكبر منطقة صناعية في الضفة؛ تلوث بيئي موثق في المياه الجوفية والتربة
أريئيل	سلفيت	حوالي 40 شركة ومصنعا	أغذية، منسوجات، صلب، ألمنيوم، معادن، طباعة	نشطة	تشرف عليها شركة أريئيل الاقتصادية (تأسست 1989)؛ مساحة 850 دونما
أريئيل غرب (بركان ب)	سلفيت	عدة مصانع	تصنيع وإلكترونيات، تصنيع متنوع، دفاع وأنظمة أمنية	نشطة	تضم شركة B.L. Advanced Ground Support Systems للأنظمة العسكرية
ميشور أدوميم	الأغوار والقدس	أكثر من 300 مصنع وشركة	بلاستيك، إسمنت، دباغة، منظفات، صباغة، ألمنيوم، طلاء كهربائي، أغذية، تجزئة	نشطة	1,550 دونما؛ أُسست 1974؛ توسع جارٍ في 2026 بقرار وزارة الاقتصاد
عطاروت	القدس	حوالي 160 مصنعا	غذاء وتوزيع (كوكاكولا)، مخبوزات، إلكترونيات، معالجة نفايات، تصنيع متنوع	نشطة	منطقة صناعية حضرية كبرى ؛ 924 دونما؛ شمال القدس المحتلة على أراضي بيت حنينا؛ أُسست 1970
نيتسانيه شالوم	طولكرم	12-13 مصنعا	منطقة كيماوية / صناعات خطرة مبيدات، أسمدة، بلاستيك، فلاتر مياه، تدوير نفايات، غاز طبيعي مسال	شبه خاملة	أعلى معدلات سرطان في فلسطين بالجوار؛ ظروف عمل خطيرة موثقة؛ أُسست 1982–1985
شاحاك	جنين	متعددة	صناعات متنوعة لخدمة المستوطنات الشمالية	نشطة	8,000 دونم (3,000 للصناعة) ؛ بالقرب من جدار الفصل

اسم المنطقة	المحافظة	المصانع والشركات	صناعات رئيسية	الحالة	ملاحظات
بار-أون	نابلس	متعددة	صناعات متنوعة، بساتين، مكاتب، نفايات	قيد الإنشاء	1,200 دونم؛ مشروع مشترك بين مجالس شومرون وكدوميم وكارني شومرون؛ أولوية وطنية أ
غوش عتصيون	بيت لحم	متعددة	صناعات متنوعة لدعم مستوطنات غوش عتصيون	قيد التخطيط	527 دونما؛ أُسست 1998 بدعم الوكالة اليهودية ووزارة الصناعة؛ أولوية وطنية "أ"
كريات أربع (أ، ب، ج)	الخليل	متعددة	نبيذ، طباعة، مواد بناء	قيد التخطيط	تنقسم الى ثلاث مساحات: أ=30 دونم،ا ب=70 دونما، ج=100 دونم
شمعا / ميتاريم	الخليل	عدة مصانع	زيوت، منظفات، صناعات متنوعة	قيد التطوير	تديرها وزارة الاقتصاد الإسرائيلية؛ أولوية وطنية أ؛ أُسست مطلع الثمانينيات
معاليه إفرايم	أريحا والأغوار	حوالي 20 مصنعاً (معظمها فارغ)	خشب، تسويق غذائي، طباعة، صلب	محدودة النشاط	450 دونما؛ أُسست 1998 على أراضٍ مصادرة عام 1978؛ معظمها غير نشط
عمانوئيل (كارني شومرون)	قلقيلية	64 مصنعاً نشطاً	نحو ~50 مصنع أثاث، 5 مصانع رخام، مناديل مبللة، بلاستيك، تعبئة، معادن	نشطة	120 دونما / 66,500 م² مبنية؛ هيئة إدارة أُسست 2019 مع مصنع تدوير
شعار شومرون	رام الله والبيرة / نابلس	قيد الإنشاء	صناعات، تجارة، مكاتب، مرافق عامة	نشطة	2,700 دونم على طريق 5 السريعة؛ مخطط أن يكون الأكبر في الضفة (2 مليون م²)
بستاناي حيفتس	طولكرم	130 مصنعاً	صناعات متنوعة	نشطة	980 دونما؛ أوامر إخلاء فلسطينية معلقة؛ دعم وزارة الاقتصاد وسلطة الأراضي

اسم المنطقة	المحافظة	المصانع والشركات	صناعات رئيسية	الحالة	ملاحظات
مافو حورون / مكابيم	رام الله والبيرة	قيد التطوير	غير محدد	نشطة	310 دونمات من أراضي قرية صفا؛ وافق عليها 2016؛ قرب حاجز مكابيم
معاليه عاموس	بيت لحم	قيد التطوير	صناعات متنوعة	نشطة	655 دونما؛ مشروع شركة غوش عتصيون منذ 2022
نافيه تسوف / حلميش	رام الله والبيرة	عدة منشآت	قطع الرخام والحجر	نشطة	مساحات متوفرة للإيجار أو البيع، مما يعني أنها غير مشغولة بشكل كامل
ألون موريه	نابلس	عدة منشآت	معالجة لحوم، إنتاج توابل معالجة جلود دينية	نشطة	50 دونما من أراضي قرية دير الحطب المصادرة
أدورا	الخليل	متعددة	صناعات متنوعة	نشطة	أُسست 1990؛ محاذية لمستوطنة أدورا بين ترقوميا وإذنا
عيلي زهاف	سلفيت	7 منشآت	خشب، معادن	نشطة	قريبة من كفر الديك
ألفيه مناشيه	قلقيلية	غير محدد	غير محدد	شبه خاملة	على أراضي وادي الرشا جنوب شرق قلقيلية؛ أسست 1981